ضحالة التفكير والقضايا القومية

د. فوزي الأسمر

■ لقد كان من الطبيعي أن تتباكى وسائل الإعلام الأمريكية، وهي تكتب عن «القرار الجريء» الذي تبناه أرئيل شارون، «لفصل إسرائيل عن قطاع غزة»، خصوصاً عندما كانت كاميرات التلفزيون تنقل الصورة الحية للنساء والأطفال من المستعمرين اليهود، وهم يبكون ويولولون والجيش يخرجهم من المنازل. وصور الرجال وهم يقاومون الجنود الإسرائيليين لمنعهم من إخراجهم بالقوة.

ولكن لم يكن طبيعياً على الإطلاق، وحتى من ناحية دعائية، أن يقوم بعض المفكرين الفلسطينيين، بنشر مقالات تلقتها الصحف الأمريكية ونقلتها صحف غير أمريكية، بتلهف، لأنها تتحدث عن أن بعض الفلسطينيين تأثروا من هذه المناظر لدرجة أن الدموع تحدرت في عيونهم.

والغريب بالأمر أن هؤلاء المفكرين الفلسطينيين، بدون ذكر أسماء ساعدوا في الدعاية المعادية للفلسطينيين، أكثر من إظهار الجانب «الإنساني» لهم. فقد سخر منهم القارئ، لأنه حسب مطالعاتي في الصحف الأمريكية، لم نر أي تعليق في المقالات ولا حتى في رسائل القراء، ما يشير إلى هذه الناحية، بل إن التعاطف كان كبيراً مع «اليهود الذين يطردون من بيوتهم»، والتي قضوا عشرات السنين فيها، دون أن يذكروا أنها أرض عربية محتلة منذ عشرات السنين، وذلك كتضحية كبيرة من اليهود وإسرائيل من «أجل السلام».

وفي نفس الوقت تتبنى وسائل الإعلام هذه شعارات صهيونية تطلقها الحكومة الإسرائيلية، على غرار مقولة شارون بأنه «لا يوجد لإسرائيل شريك في عملية السلام، ولهذا اضطر أن يتخذ قرار الفصل بدون مفاوضات، ولهذا السبب أيضاً، قررت إسرائيل أن تبقي الحدود الجوية والمائية والبرية تحت سيطرتها، وحقها بإعادة احتلال المناطق في حالة عودة الفلسطينيين للعمل المسلح ضدها.

وقد كان من الأفضل أن يركز هؤلاء المفكرون الفلسطينيون، على كيف أن هذه المستعمرات أقيمت على أراض محتلة بقوة السلاح، تحدياً لكل القوانين الدولية، بعد أن اغتصبها المحتلون وطردوا أصحابها الحقيقيين. وكيف أن هذه المستعمرات سلبت المياه من السكان الأصليين، وأصبحت بمثابة الخنادق الأمامية لقتل الأبرياء من الفلسطينيين.

إن الرأي العام العالمي عادة لا يدخل إلى عمق المواضيع، بل يتفاعل، بأغلبيته، مع المعلومات المتوفرة أمامه، ومع العناوين الرئيسة في الصحف والمجلات، والفلسطينيون، والعرب بشكل عام، مقصرون بشكل كبير، في تزويد الرأي العام بالمعلومات.

وهناك مشكلة يعيشها بعض الفلسطينيين، وهي أنه يجب عليهم أن يُظهروا «إنسانيتهم» في المحاضرات واللقاءات والكتابات، والأنشطة الأخرى التي يقومون بها، وذلك عن طريق الاعتراف بشكل دائم بحق الإسرائيليين في فلسطين، وحقهم بالعيش فيها مع محبة من الفلسطينيين، وبغير ذلك، فإن الفلسطيني يكون متهماً بأنه «غير تقدمي»، و«غير إنساني».

وقد يصعب على أي كاتب، بمن فيهم أسماء عالمية كبيرة (نعوم تشومسكي، وطارق علي، وبات بوكانن، وغيرهم) من أن ينشر مقالات في صحف رئيسة، إذا كانت مؤيدة للحق الفلسطيني والعربي. والكاتب العربي الذي يتطلع إلى نشر مقالته في الصحف الرئيسة الأمريكية، يتحتم عليه أن ينتقد حكومته، ومجتمعه، ومسيرتهما السياسية وأن يظهر بعض التعاطف مع إسرائيل، حتى تقبل هذه الصحف نشر مقاله.

إضافة إلى كل هذا، فقد سجلت إسرائيل ربحاً في هذه المعركة، لأن مخرج تمثيلية «الانفصال»، قسم الأدوار بشكل رائع. فقد حصلت إسرائيل على تعاطف الرأي العام مع المستعمرين، مدعوماً ببكاء بعض المفكرين الفلسطينيين. كما أظهرت أرئيل شارون بأنه «الرجل الذي يضحي من أجل السلام»، في حين لا يوجد له «شريك فلسطيني». وبهذا يكون قد رسم المخرج لشارون خط دفاع يستطيع من خلاله الصمود أمام أية رياح، بما في ذلك الرأي العام العالمي، تحاول أن تدفعه إلى التخلص من المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة.

كما أن إسرائيل أبقت بيدها حق «ملاحقة الإرهابيين»، أينما وجدوا، بدون أية انتقادات. إضافة إلى أن شارون استطاع أن يغير بعمله هذا ما يسمى بـ «خارطة الطريق»، فعندما يقرر العودة إلى هذه الخارطة، تكون البداية من النقطة التي يختارها هو. واختياره واضح في جميع التصريحات والخطب التي يلقيها: «نقطة الانطلاق والتقدم تبدأ عندما تقوم السلطة الفلسطينية في مكافحة الإرهاب، وتفكيك البنية التحتية له». هذه بالنسبة لشارون بداية خارطة الطريق.

بمعنى آخر، فإن تفكيك مستعمرات غزة، يعطيه القوة والدعم في إبقاء معظم المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة. وعدم قيام السلطة الفلسطينية بالدخول في حرب أهلية ضد المنظمات الفلسطينية التي تعتبرها إسرائيل «منظمات إرهابية»، يعطيه القوة في الاستمرار ببناء الجدار العنصري، رغم قرار محكمة العدل الدولية ضده.

هذا الوضع يعني بالنسبة لتمثيلية الفصل، أن أفضل وضع بالنسبة للقضية الفلسطينية، من وجهة النظر الشارونية الصهيونية هو «مرحلة ألا حرب، وألا سلام دائم»، هذا الوضع تعتبره إسرائيل أفضل بكثير من اتفاقيات سلام دائم مع العرب والفلسطينيين، طالما أن هذا الجانب لا يعترف بأن لليهود حقاً تاريخياً في فلسطين ولم يتنازل عن فكرة أنها تمثل حجر عثرة في تقدم المنطقة ككل، ولا يقبلها على علاتها وبدون تساؤلات.

إن تحركات شارون هذه تعود مرة أخرى إلى فرض «حكم ذاتي، على الفلسطينيين، حتى لو سموها بـ «الدولة الفلسطينية»، وإذا قبل العرب والفلسطينيون، أو لم يقبلوا، فإن الخيوط كلها اليوم بيدي شارون المدعوم عالمياً، وهو الذي يحرك الدُمى. أما الكرة فهي في الجانب الفلسطيني، الذي يقف لغاية الآن على الأقل في حيرة حول كيفية التحرك، وإلى أي اتجاه.

مدائن

إعادة هيكلة أجهزة الرقابة

د.عبدالعزيز جارالله الجارالله

■ هناك خطوط مساندة لابد وأنها لحماية زيادة الملك عبدالله لرواتب الموظفين وتحسين أوضاع البعض منهم. هذه التعزيزات هي تقوية أجهزة الرقابة الأساسية والمتعلقة بالمال العام وهي أولاً: وزارة المالية ممثلة في الادارة العامة للرقابة المالية ومنها الممثلون الماليون في قطاعات الوزارات وايضاً مصلحة أملاك الدولة.

ثانياً: ديوان المراقبة العامة وهو ديوان يتمتع بالاستقلالية.

ثالثاً: الرقابة والتحقيق ممثلة بإدارة الرقابة المالية وجهاز الرقابة والتحقيق، تتمتع ايضاً بالاستقلالية.

يضاف إلى تلك الجهات الرقابية أجهزة أخرى قضائية مثل المحاكم وديوان المظالم وهيئة التحقيق والادعاء العام، وأنظمة مثل نظام جباية المال العام، ونظام مكافحة الرشوة التابع لوزارة الداخلية. هذه الأجهزة الرقابية والقضائية قد تكون كافية لو اتيح لها ان تعمل كما يجب وأقصد كما يجب ان يعاد هيكلها التنظيمي وتعزز بموظفين ومتخصصين وتنشط إدارتها حتى تغطي جميع أجهزة الدولة في مناطق المملكة.

نحن لا ينقصنا بناء مؤسسات تتولى ادارة أعمالنا ولكن نحتاج إلى موارد بشرية وكفاءات ومتخصصين يؤدون عملهم كما يجب وفق ضوابط ومحفزات، فالملك عبدالله ضخ المليارات في وزارات الدولة الخدمية من تعليم عام وتعليم عال وصحة وشؤون اجتماعية ونقل وبلديات وقطاعات صناديق العقار والتسليف وغيرها لكن هذه المليارات تحتاج إلى جهاز رقابي مالي لمراقبة الصرف والاشراف والمتابعة، جهاز يشكل سياجاً يحمي الأموال المرصودة ان تصرف على مشاريع ثانوية وليس مشاريع أساسية أو تصرف على مشاريع ترفيهية مثل الانتدابات والدورات والمؤتمرات والمهرجانات بغرض التنفيع وترفيه أصحاب المراتب العليا.

والأجهزة الرقابية الثلاثة وهي: وزارة المالية، وديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق، أجهزة قائمة وتعمل لكن تحتاج إلى إعادة هيكلتها لتكون حاضرة في قطاعات الدولة وتطوّر أدوات المراقبة عبر أنظمة وبرامج حاسوب وأسلوب إداري يختلف عن الأسلوب المتبع في الممثل المالي الذي طورت بعض القطاعات أساليبها الادارية للقفز عليه أو الالتفاف عليه.

فالممثل المالي في وضعه الراهن قد لا يستطيع ان يراقب المال العام والمصروفات والتجاوزات المالية لمحدودية الصلاحية وقدرته على الحركة داخل القطاع وأيضاً بسبب الأهداف الأساسية التي رسمت له قبل أكثر من ربع قرن وهي تحتاج إلى تطوير وتوسيع صلاحياته.

إننا نحتاج في هذه المرحلة إلى فكر رقابي محدث يملك منهجاً وأدوات لأن التجاوزات في الاجراءات الادارية زادت نسبتها، والرشوة بدأت تتشكل داخل بعض الأجهزة واستسهال المال العام اصبح سمة وعنواناً لبعض موظفي الدولة واستغلال مرافق الدولة وتجهيزاتها صار أمراً شائعاً وغير مستغرب.. حتى إن بعض المسؤولين يتصرف بالأموال والوظائف والتجهيزات دون رقيب أو حسيب في ظل غياب الوازع الديني والروح الوطنية والضمير الإنساني..

إن غياب الرقابة الصارمة مع ما يتبعها من عقاب وجزاءات يشجع لصوص الوظائف على استغلال المال العام لمصالحهم الشخصية فقط.

Jaralluh@alriyadh.com

هل تدعم المعارضة وجه الاستبداد؟

عبدالله القفاري

المعارضة العربية تبدو حالة خاصة في المنطقة، فهي تعيش وتتعايش مع نظم عربية قد تتبنى الواجهة الديمقراطية والحكم الحزبي، ومبدأ الاقتراع بغض النظر عن النتائج، التي تؤكد أن الحزب الحاكم هو المتنفذ، وأن الأحزاب المشاركة ديكور يعزز حضور الواجهة الديمقراطية ولا يعزز حضور الديمقراطية ذاتها..

■ تساءل مرة الكاتب خليل العاني: هل يمكن أن تسهم المعارضة في أي من البلدان العربية في ترسيخ الاستبداد؟ وإذا كان وصل بشكل أو بآخر إلى أن واقع المعارضة العربية في الداخل سواء كانت احزاباً أو جماعات مدنية تكرس حالة الاستبداد بشكل أو بآخر، إلا أن ثمة استدراكات كثيرة خلفها سؤاله الشاق، ومقاله العابر الذي يستحق أكثر من وقفة وأكثر من تأمل وأكثر من نتيجة قطعية حاسمة خلفها أكثر الأسئلة غموضاً.. وهو ما يحتاج جلاء لمفهوم المعارضة قبل اكتشاف تجلياتها في حالة عربية سياسية غاية في الغرابة والمفارقة.

المعارضة العربية، تبدو حالة خاصة في المنطقة، فهي تعيش وتتعايش مع نظم عربية قد تتبنى الواجهة الديمقراطية والحكم الحزبي، ومبدأ الاقتراع بغض النظر عن النتائج، التي تؤكد أن الحزب الحاكم المتنفذ، وأن الاحزاب المشاركة ديكور يعزز حضور الواجهة الديمقراطية ولا يعزز حضور الديمقراطية ذاتها، فلا تداول للسلطة ولا تحول عن عقلية الهيمنة ولا تحول عن فكرة حكم الحزب الواحد أو الجبهة الوطنية ولا تراجع عن نصيب الهامش لمعارضة، قد تتمتع بصوت إعلامي وضجيج يومي لكنها مجرد دكاكين صغيرة، واجهاتها يغزوها الغبار وخطابها مازال اسير مرحلة، ورموزها خير تمثيل لاحتكار المعارضة وترسيخ علاقة الاستبداد داخل تلك الاحزاب ذاتها. وقد تعيش بلا تنظيم ضمن حالة توافق مع نظام لم يُقر أي آلية للتعاون مع المعارضة، سوى ما يعزز تماسكه خاصة اثناء الازمات، وهي تتوسل غالباً الايديولوجيا للبقاء حية بين جمهور قد ينصت لبعض ما تقول وقد تكون آخر من يعنيه.

وإذا كانت معارضة الداخل في بعض الدول العربية، التي لها باع طويل في الممارسة السياسية، وتحكم بأنظمة تعتمد العمل الحزبي، وان كانت نافذة من خلال واجهات الحزب الواحد، أو لنكن أكثر دقة من خلال المجموعة المنسجمة مع القيادة فكراً وسلوكاً ومصالح وعلاقات تصل حد المصير الواحد المحتوم. فهذا لا يعني في الحقيقة أن المعارضة تتمتع بمجال رحب للعمل، لكنها أيضاً تعطي بشكل أو بآخر من خلال تواجدها غير المثمر على الساحة مشروعية لمن لا مشروعية له. وحتى لا يكون هناك خلط بين معارضة تنتظم في تيارات أو حركات شعبية ظهرت خلال الفترة الأخيرة، وهي تمثل حركة ضمير أكثر منها تشكيلات حزبية ذات واجهات ايديولوجية.. وبين احزاب معارضة تاريخية.. ذات صفة تمثيلية في بنية النظام العربي.. فالمعني هنا الأخيرة تحديداً لا الاولى التي لم تتبلور حتى اليوم عن مشروع أكثر منها حالة رفض للواقع المتراجع.

إن اخفاق المعارضة العربية الحزبية واضح لا يحتاج إلى دليل، لكن اخفاقها ليس مصدره فقط حالة التهميش التي تفرضها سلطة النظام، ولا ادوات الترغيب والترهيب التي تبرع فيها عقلية الحكم، ولا قصة ترتبط بالتلاعب في نتائج صندوق اقتراع، انها أكبر من هذا، ولها اسباب تتجاوز حالة قمع للحؤول دون الوصول إلى نسبة معتبرة في مشروع برلمان أو مجلس وطني أو هيئة تمثيل شعبي أو سمها ما شئت.. ان الاستشكال هنا يحمل أكثر من دلالة، من بينها أن المعارضة التي تمثلها تلك الاحزاب فقدت معناها الحقيقي، واصبحت ورضيت أن تكون مجرد واجهة أو ضجيج يومي بلا نتائج ملموسة على ارض الواقع، انها لم تعد تقلق لا النظام ولا تعني الشارع العربي المنهك وهي تتوسل بقضاياه اما للبقاء كمنبر تنفيس، وأحياناً نكاية بالنظام، لكنها غير قادرة على أن تمس التحولات الحقيقية التي تركت آثارها على برنامج حياته اليومي ولا تمثل حضوراً شعبياً حقيقياً، ولا تعني سوى القلة الذين يتوزعون بين قيادات حزبية قديمة تعيش على وهج الحزب وحضوره الإعلامي، واخرى انتهازية تتحرك بدافع مصالحها الذاتية، وربما تعطل أي حراك حقيقي لمعاودة التفكير بجدوى معارضة لاتحمل مشروعاً قابلاً للحياة وتبدو احياناً مجرد مناكفة يومية، حتى اصبحت النكتة اليومية التي يتداولها شارع عربي لم يعد يثق بشيء.

وفي هذا الجانب بالتحديد نعني أن المعارضة قد تكون مؤسسة تدعم وجه الاستبداد، وليس بالتأكيد كل المعارضات العربية التي نعرف أن منها من له تجارب وممارسة ومشاركة وحضور شعبي وجماهيري - كما في المغرب العربي على وجه التحديد - وبعضها مُكن من الوصول إلى مقاعد التأثير وبعضها محاصر منذ عقود.. وظلت مشروعيته هي مقاومة الحصار ليس إلا.. والاعتبار الذي يقوم عليه حكم اللاجدوى من بعض المعارضات العربية التي تنشط في الداخل عبر احزاب أو هيئات أو تجمعات أو تيارات يعود لأسباب منها انها مازالت اسيرة عقلية لا تريد أن تغادر قياداتها مقاعدها سوى بالموت أو الرحيل القسري، فهي ليست ديمقراطية بأي حال والنماذج التي نراها في شخوص ورموز هذه المعارضة المخلدة تغني عن الاسترسال في هذا الجانب، وثمة سبب آخر كونها تركن للوضع القائم ولا تملك المبادرة لاتخاذ السبل الكفيلة في تحريكه بشكل تعبر عنه حالة معارضة لا مهادنة.. والسبب الأكثر أهمية انها تنصرف عن محاولة التحالف مع كافة القوى المعارضة الاخرى لصالح مشروع يتبنى خيارات أكثر اقتراباً من ملامح مشروع قابل للحياة، مع تجاوز كل الخلافات التي تستعر بين الاحزاب والتيارات، وبالتالي هي تساهم في استقرار ما هو مستقر.. واستحكام ما هو مستحكم، وليست سوى تنفيس موسمي وديكور يمنح المشروعية الحزبية الوهمية، ولا احد يتذكره سوى عند توزيع صناديق الاقتراع.

المعارضات العربية التي ينسحب عليها هذا التوصيف هي تلك التي تعيش حالة تكلس وتوقف واحتكار للواجهة الحزبية وهي اسيرة مرحلة لا تريد مغادرتها، وربما كانت أيضاً افراز نظام يصنع معارضته بالمقاييس التي يريدها.. ويمنحها الحركة في الحيز الذي يوافق عليه، ويقبل ضجيجها الإعلامي وصخبها اليومي دون أن تمس قدرة النظام على الاستمرار أو التطوير أو الإصلاح أو المبادرة.. وربما وصل بها الحال انها مجرد حالة تتزين بها النظم لتبرير حالة ديمقراطية عربية غرائبية تستعصي أحياناً على الفهم، لكنها لا تستعصي على استقراء نتائج نهائية صرفت الشارع العربي عن حتى الإيمان بجدوى هذه الدكاكين الحزبية ووجوها التاريخية التي لا تعرف عنها شيئاً سوى في مناسبات موسمية.

إن تكون المعارضة العربية الداخلية في أكثر من قطر عربي له باع طويل في الممارسة السياسية بالمفهوم العربي، جزءاً من حالة نظام، فهذا يعني انها تكرس بشكل أو بآخر الوضع القائم، وتضفي عليه المشروعية التي يحتاجها لمواجهة مأزق الحكم في الداخل والخارج. وايقاع اللعبة السياسية يفرض لعبة شد الحبل بين مؤسسة الحكم، وبين واجهة المعارضة، التي تريد أن تستعيد حيناً الحد الادنى من المصداقية في خطابها للشارع المنهك، لكنها في ذات الوقت تعرف حدود اللعبة وابعادها واين تقف منها ومتى تتحرك للبقاء في واجهة حزبية لا تعني أكثر من حالة تمثيل نخبوية.

ثقة الشارع العربي بالمعارضة، ليست على ما يرام، ولا يجب أن نتصور انه شارع مغيب إلى درجة أن تسحره واجهة الضجيج، فهو إن كان لم يعد يبالي ولا يعول كثيراً على فكرة معارضة من خلال تلك الواجهات القديمة، فلأنه لم يعد يرى أن ثمة شيء يستحق التضحية من اجله أو الخروج إلى الشارع للاصطفاف إلى جانب معارضة لا يراها إلا على واجهة الصحافة الحزبية، ولا يثق سوى بشيء واحد أن لا جدوى، وأن المعارضة والنظام هما وجهان لعملة واحدة وأن الانتهازية السياسية هي المسيطرة على اجواء العمل الحزبي، وأن النظام بكل علاته قد يكون أرحم من معارضة بلا ملامح أو مشروع يستحق أن يتحمس للتغير الذي لا يعرف له عنوان.. إن الشارع العربي يخرج تلقائياً وبدافع الشعور القومي أو الديني للاحتجاج على أوضاع أو ظروف يعانيها أو كوارث تصيب أمته، لكنه لم يرتفع صوته منذ عقود للمطالبة بوصول المعارضة الداخلية إلى سدة الحكم. وبين المشهد الاوكراني الذي تابعه العالم في العام الماضي، والتي خرج فيها الشارع الاوكراني يدعم ويساند مرشحيه، حد الوقوف طوال الليل في درجات حرارة تقترب من ٧ تحت الصفر، ليؤكد أن المعارضة العربية، ليست فقط بلا شعبية، بل وبلا مشروعية ثقة قادرة أن تمنحها تجمهرات القلة لمواجهة مأزق فرز انتخابي نالته الشكوك أن يكون تعبيراً حقيقياً عن أماني الناخبين.

وقس على ذلك حالة معارضة عربية لا تعمل من خلال واجهات حزبية أو تنظيمية، لكنها في الداخل تنشط بين الحين والداخل، ليس من أجل قضايا كبرى - وهذا لا يعني التعميم حتماً - ولكن من أجل قضايا صغيرة تشغلها، وهي كثيراً ما كانت ادوات لضرب بعضها بعضاً ونقد بعضها بعضاً، واثخان بعضها بعضاً من أجل قضايا تمس مشاعر الشارع، لكنها لا تطعمه خبزاً ولا تحرك اصلاحاً ولا تقدم نموذجاً لحالة توافق حول قضايا كبرى، وهي الغارقة في التخوين أو التشكيك أو الانتقاص من نشاط بعضها البعض.. حتى تغيب النماذج القادرة على ابداع معجزة نهوض وتعزيز اجماع أو التفاهم حول خطاب يستحق أن يكون خطاباً لا مفرقاً، ونسقاً يعترف بالاشكال الأكبر ولا يهتم بالقضايا الاصغر، ويبحث عن مصالح الناس الحقيقية في وطن يتسع للجميع، ولا يرهن نفسه لايديولوجيا ضيقة تحشد المناصرين وتضيق على المخالفين، ويبرع في استنقاذ مشروع لا مواجهة أزمات.

المعارضة العربية تبدو مريضة مثلها مثل بعض السلطات العربية التي تعاني العجز لكنها تقاوم التآكل بشتى الحيل.

مشوار الرأي

صبررات!

ندى الطاسان

■ لدي إحساس أن اليوم هو يوم السبت وليس الاثنين! ولا تسألوني عن السبب خلف إحساسي هذا، لكن أحببت أن أشارككم إياه والآن لندخل في الموضوع رأساً هذا إذا كان هناك موضوع، لأنني أشعر في هذه اللحظة أن تيار الهواء يمر في عقلي بسهولة ويبدو لي أن عقلي فقد خلاياه كما فقد أفكاره، ويبدو أن اليوم هو يوم مشاركة الأحاسيس والمشاعر فتحملوا!

وأختكم - أقصد أنا - لديها مشكلة مع كثير من التعبيرات الدارجة التي نستخدمها، مثل حيثيات، وإرهاصات، ومبررات، والأخيرة هذه تشكل لدي عقدة، فكرياً و مشاعرياً، فأنا كثيرا ما أتوقف أمام المبررات التي نعطيها لأنفسنا مثلاً حين نغفل عن التواصل مع قريب أو صديق أو صديق قريب أو قريب صديق ونحن نلوم الوقت والمشاغل ونتخذهما أعذاراً، رغم أننا نجد الوقت لنبحلق في التلفزيون لساعات أو ننشغل بآخرين التقينا بهم فجأة واحتلوا دائرة اهتمامنا. أو التبريرات التي نصوغها حين نتأخر في إنجاز عمل أو حين لا ننفذ وعدا أعطيناه لأنفسنا أو لآخرين نحن في دائرة اهتمامهم لكنهم آخر من نفكر فيه. في معظم الأحيان نحن لا نعتقد أننا نخطئ أو نقصر وحين نفعل ذلك فإننا نسرع إلى لوم الآخرين أو الظروف أو الآخرين والظروف معا.

وأنا لا أعرف لماذا نعجز أحيانا عن تحمل مسؤولية تقصيرنا أو أخطائنا؟ هل هو حسن الظن بأنفسنا؟ هل هي حالة من خداع الذات، حالة تنشأ من عدم القدرة على مواجهة الذات أو مشاهدة هذا الجانب الذي نكرهه فيها؟ فنحن تفجعنا أنفسنا أحيانا حين نراها على حقيقتها! وحتى نخرج من حالة الهذيان هذه لنتساءل: هل سمعتم «كاذباً» يصف نفسه بأنه كاذب؟ هل سمعتم «بحرامي» أو «مرتش» يمشي وهو يردد أنا حرامي أنا مرتش؟ لا أظن! فنحن لا نستطيع أن نكون صادقين مع أنفسنا لهذه الدرجة وإلا لتعبنا، لفجعنا بها.

ما الذي أريد أن أقوله.... نعم....كنت أتحدث عن المبررات والتبريرات التي نصوغها لأنفسنا ثم انتقلت لحالة الصدق مع النفس التي قد تكون حالة نادرة، ما علاقة الاثنين ببعضهما؟ مثل علاقة بداية المقال بنهايته!

العنوان البريدي:
ص.ب ٨٩١٣ الرياض ١١٤٩٢

مشروع وطني اجتماعي رياضي
بحاجة إلى الوظائف التالية
متعاون أو متفرغ
★ مخرج مطبوعات ★ مصور فيديو و فوتوغرافي
★ مصمم ورسام ★ محرر صحفي
إرسال سيرته الذاتية على الفاكس ٤٤٤٦٢٦٩ (٠١)

مطلوب سكرتير
★ يفضل خريج ثانوية تجارية أو دبلوم معهد الإدارة.
★ خبرة (٥) سنوات في أعمال السكرتارية.
★ يجيد اللغة الإنجليزية.
★ يجيد إستخدام الحاسب الآلي.
ترسل السيرة الذاتية على فاكس ٤٠٥٠٥٥٥ الرياض

مطلوب للعمل في مصنع وطني للمعدات وسبك المعادن بالرياض
★ مشرف انتاج ★ مهندس مبيعات
★ فنيين لتركيب أجهزة ري محورية
★ عمال عاديين
إرسال السيرة الذاتية على فاكس: ٤٩٨٦١٢٣ (٠١)

مطلوب لمصنع مياه
كيميائي متخصص في محطات التحلية والمياه المعبأة + محاسب
للمقابلة/ ٠٥٠٧٤٨٤٥٣٧ ترسل السيرة الذاتية فاكس / ٠١٦٥٥٦١٦٤

مطلوب سيارة لاندكروزر «تويوتا»
من موديل ٢٠٠١-٢٠٠٢ قير اتوماتيك
الاتصال على جوال: 0505133332

لشركة وطنية رائدة في المملكة العربية السعودية
مطلوب
★ مساعد رئيس حسابات
★ محاسب رقابة المخزون
يحمل درجة بكالوريوس محاسبة.
له خبرة عملية لا تقل عن 10 سنوات في مجال العمل.
خبرة جيدة في إعداد التقارير.
يجيد استخدام الحاسب الآلي.
يجيد اللغتين العربية والإنجليزية.
يرجى إرسال السيرة الذاتية وصورة شمسية إلى العنوان التالي:
إلى مدير الشئون الادارية ص.ب 21507 الرياض 11475 فاكس: 4985339

شركة وطنية كبرى تعمل في مجال المقاولات ترغب في توظيف
مهندسين تنفيذيين (معماري - مدني)
(الأفضلية للسعوديين)
بالمنطقة الغربية جدة - الطائف على المتقدمين إجادة إستخدام برامج الكمبيوتر الهندسية وعلى الأخص برنامج الاتوكاد وثري دي ماكس والبريميفيرا كما ترغب بالتعاقد مع مقاولين من الباطن لتنفيذ أعمال حدادة ونجارة فمن يجد في نفسه الكفاءة إرسال السيرة الذاتية على الفاكس / ٧٣٢١٧٩٥

مطلوب خادمات
طباخة + سائق (أزواج)
٢٣٥١٦٦٤ - ٠٥٠٦٢٢٧٨٠٣ - ٢٣٥٢٧٧٨

مطلوب
عمال زراعيين
٠٥٠٢٥٨٦٩٦٠

مؤسسة تجارية للبيع
مؤسسة تجارية ذات أنشطة متعددة للبيع ولها فرعين في موقع تجاري معروف
تلفكس ٤٦٤٥٢٤٨ - جوال ٠٥٠٤٤٣١٣٢٤

فيلا للبيع بالتعاون
٣٢٥م٢ شارع ١٥ شمالي
★ تشطيبات راقية
★ السعر ٦٩٥ ألف
٠٥٠٦٥٦٩١٤٨
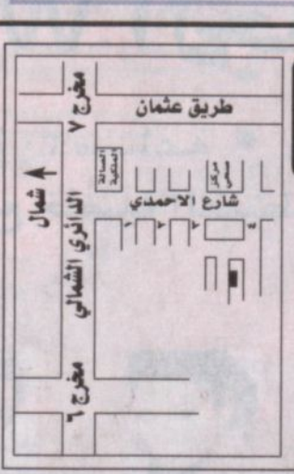

مطلوب
خادمات + مربية + طباخة + خياطة + ممرضة
+ سائق مع زوجته +(سائق بمفرده من شرق آسيا)
٤٦٣١٥٢٦ / ٢٠١٠٧٧٦ / ٠٥٠٨٧٠٤٠٥٨ / ٠٥٠٦٤١٨١٩٤